

كثر الخبز وغيره ارج غير الظهور وانما من الاصلاح والمدم فالنصاب في الا  
 تزكو النفسك ايلا تخرجها **وعا س ما يخرج من مال** في زكوة الاموال  
**او بهن** في زكوة الحيوان الا في بيئته **على وجه مخصوص** ولم يتغير  
 شرعا واصطلاحا كما قاله الشيخ ابن تاسم في شرح الوتر فانه ان اللفظ  
 كان هكذا في الحديث او القران فيلزمه شرعا وان كان ما خذوا من  
 فيلس اوله في بيئته اصطلاحا لفظ الزكوة كما به القران والحديث  
 فلهذا قال الشيخ عزال وقد اطلق الفقهاء كلامها على الاثر على سبيل  
 النجوة كما في قوله الشيخ ابي سبيحها وذلك لانه يظهر المحرم منه  
 عن ندمه فيسحق المستحقين والخير عن الاثم ويصلح كونه وبقية  
 من الاضاحا ويرد به الحديث في قوله عاتلف مال فيمرا وحكم الكس  
 الزكوة ويجزوه **والاصل في زكوة** اي الزكوة **قبل الاجراء**  
 كثيرة اقرنها على ما ذكره **تفوه** خالف في سوسه البقرة **واتوا**  
**الزكوة وتوله** ايضا **قد من موالهم** قد قال شيخنا والاصح  
 ان الابنة ترضع ولا تها في تركه على وجوب الزكوة في جميع الاقران  
 الزكوة لا مائة ولا مطلقه وكذا قوله قد من موالهم قد تعاليم  
 ويشكل عليها تعين الابن ابي الزكوة فان الاظهر فيها من الاقوال  
 انها عامه مخصوصه ووجه الاحتجاج ان كلام ابن ابي عمير هنا واية  
 البيع مفرد محلي بالمال والاصل مشتق من مجموع واجبال  
 هذه دقيق وقريب بان هذا البيع الذي هو مطوق الاية مؤلف  
 لاصل المثل مطلقا ويشترط ان يكون فيه منفعة متخفية في  
 حرمة الشرع من البيع الفاسد (اي اذ غنى الشراء ببيئتها)  
 كالمباذة واللامسة كالمسح من الاصل فاعتنا ببيئتها ذلك  
 كحقيقة البيع الذي هو مقابلة شريفة كانت معلومة في الجاهلية  
 واصلا لعام ان يستدل به على جميع اقران البيوع كغيره من المخصص  
 بخلاف الزكوة في حقيقتها الشرعية هي اطلاق التمسك للمعلوم من اللد  
 على وجه مخصوص لم تكن معلومة بما ذكره والاصل لا يد على جميع  
 الاقران ان يفرق بينهما ليست من الزكوة من خصائص هذه الامة  
 لان الامم ايضا تفتت كانت زكوة عليهم اسم موالهم والتمسك  
 به هذه الامة هو كيفية الابنية في الاموال وغيرها وعلية كماله  
 من قالها من المصايير وقد نقل الحلال السبوي في التصابيح

ويجوز

الخ  
ايضا

عن ابن عطاء

عن ابن عطاء انه لعنه سبحانه ما يتقنيه من هبهم والانه هب الشا نبي  
 وجوب الزكوة عليهم قال شيخنا وقوله لا مالك لله ربك حديثه كمن معاشر  
 الا في الاثر ما تركناه صدقة فاشا من كونه صدقة فم كونه ملكا لهم  
 على انه صرح في بعضا يبرهه ما ذكره من عدم وجوب الزكوة على هبهم لان هب  
 ملكك والشافعي وجوبها عليهم فاتفقوا عن ابن عطاء مخالفة ضعيفة  
 قال شيخنا بعد ذكر ما تقدم ونقله بالدرس عن فتاوى الشهاب الرجب  
 وجوب الزكوة عليهم **واجبارها** كما في **الاسلام على جميع** ومن ثم  
 كانت اهدا كان الاسلام يكفر باجها على الاطلاق (او في القدر المخرج عليه  
 دون المختلف فيه وهو الاقرب لوجوبها في مال الصبي وما لا يخلع  
 ومن حوله في امانات محمدها بعد ذلك كفره بيقا نال المتبني من اديها  
 ونفذ منه وان يقاتل بها كما فصل الصدوق رحمه الله تعالى عنه وضمت  
 الزكوة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر قاله الشيخ الرجب  
**وهي اولى** مما يثبت تجب فيها الزكوة فتحب في الذهب والفضة وتجب في الانعام  
 وهي الابل والبقر والتم وتجب في الثوت والتمر والعنب وتجب في ثمانية  
 من الاضاح **تاب** اي الاموال **انما** بنية **في اواب** لها واي في قسم  
 الصدقات بيات الاضاح وقدم للمع غير ذال بنية **قال**  
**باب** **زكوة الماشية** بد والهي اي بالاشية لا بالاكتر  
 من غيرها **ولا لابل منها** اي من الماشية لئلا يفتقر الابل **فخر**  
 الاية تفصيل لئلا يفتقر الابل **لكثر اموال العوب** واشترط  
 اقتدا بكتاب الصدوق رحمه الله عنه **تفصيله** قال الشيخ ابن  
 حجر ايد شيخنا الحيوان بالاشية وذكر بانها بعد من السم وليس يحج  
 كما وايد لا ولا كذبي في النعاموس والابل والتم وفرا النضارة لها  
 الابل والبقر والتم في ارض من ارض او مسابوينة ومنه قول المتن  
 ان اخذت في نوم الماشية وقوله ولو هو بركة الماشية شرطان التقير  
**تب** اي الزكوة **فيها** اي في الماشية بالضر والاجام **بشرط اربعة**  
**احدها كونها تجار** والتم اسم جمع لا واحد له من لفظه يذكر ويؤنث  
 وجمعه انعام وجمع اسمها **انما** قاله **الفقهاء** **والغوبون** اي  
**الجم** النعم وسيت بذك كثره انعم الله فيها على خلقه لانها تجد لها  
 فاني كثره منافها **الا** وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجوز تسكين  
 بابه للتخفيف قال الشيخ ابن تاسم في جميع على ابدال كاجاب **اي**  
 وهو اسم جنس الواحد منه بقره سوي اذ ذكره لانه يستر الارض ايم يشقها